

عثرات اللسان

في اللغة

صنفه عبد القادر المغربي

كُتِبَ يَقَعُ فِي مِئَةِ وَخَمْسِينَ صَفْحَةً مِنَ الْقَطْعِ الصَّغِيرِ . وَهُوَ مِنْ مَطْبُوعَاتِ
الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ بِدَمَشَقِ .

كَانَ الْأُسْتَاذُ الْمَغْرِبِيُّ قَدْ نَبَهَ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَغْلَاطِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الْكُتَّابُ ،
وَجَمَعَهَا فِي مَحَاضِرَةٍ عَنْوَانَهَا «عَثْرَاتُ الْأَقْلَامِ» ثُمَّ جَدَّ بِهِ الْحَرَصَ عَلَى اللُّغَةِ ،
فَنَبَهَ إِلَى «الْأَغْلَاطِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي إِنَّمَا يَظْهَرُ خَطُؤُهَا حِينَ نَطْقِ الْأَفْوَاهِ بِهَا» فِي مَحَاضِرَةٍ
عَنْوَانَهَا «عَثْرَاتُ الْأَقْلَامِ» مِرَاعَاةً لِلوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ . وَرَأَى أَخِيرًا أَنْ تُطْبَعَ هَذِهِ
الْمَحَاضِرَةُ لِاسْتِفِيدَ مِنْهَا الْجُمْهُورُ ، بَعْدَ أَنْ : «أَضَافَ إِلَيْهَا الْفَاضِلُ كَثِيرَةً مِنْ بَابَتِهَا
تَعَثَّرَ بِهَا الْأَفْهَامُ ، حَتَّى بَلَغَتْ أَكْثَرَ مِنْ ٣٠٠ كَلِمَةً» .

وَكَأَنَّهُ رَأَى غَيْرَ جَمِيلٍ أَنْ يَسْتَعْمَلَ «الْأَقْلَامُ» وَهُوَ يَنْبَغُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَغْلَاطِ ،
فَامْتَبَدَلَ بِ«عَثْرَاتِ الْأَقْلَامِ» «عَثْرَاتِ اللِّسَانِ» لِحُجَاتِ تَسْمِيَةِ سَائِغَةٍ مُوَفِّقَةٍ .
وَلَيْسَ مِنْ شَكِّ ، أَنَّ الْأُسْتَاذَ مَا قَصَدَ بِمَحَاضِرَتِهِ ثُمَّ بِرِسَالَتِهِ إِلَى الْفِئَةِ
الْمُتَعَلِّمَةِ الْمُتَّفِقَةِ . لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ غَيْرُهَا مِنَ الْعَامَّةِ ، لَمَا اتَّسَعَتِ الصَّفْحَاتُ الطَّوَالَ
لِأَغْلَاطِهَا ، ثُمَّ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي نَبَهَ إِلَيْهَا لَيْسَ لِلْعَامَّةِ عِلَاقَةٌ بِهَا ،
فَهِى لَا تَجْرِي عَلَى مَنْطُوقِهَا ، وَلَا تَدْخُلُ فِي مَفْهُومِهَا .
وَقَدْ تُقَسَّمُ هَذِهِ الْكُتَيْبُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ :
الْأَوَّلُ = مَا أَحْسَنَ الْأُسْتَاذُ كُلَّ الْإِحْسَانِ بِالتَّنْبِيهِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ مَا تَخَطَّى بِهِ الْخَاصَّةُ
خَطَأً لَا يَلِيقُ بِهَا .

الثَّانِي = مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْدَ فِي الْخَطَأِ ، أَمَّا لِأَنَّهُ هُوَ الصَّوَابُ بَعِينُهُ ، أَوْ لِأَنَّ
فِيهِ ائْتِنِينَ ، فَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ تَعْدَ أَحَدَهُمَا خَطَأً لَوْ كَانَتِ اللُّغَةُ الْمَرْجُوحَةَ ، فَكَيْفَ
بِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْهَا ، كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ .

فمن الأول قوله : « الدلالة = أجرة الدلال على دلالاته بكسرون أوله خطأ ،
والصواب ضمّه (ص ٤٤ - ٤٥) .

وكتب اللغة تقول : « والدلال الذي يجمع بين البيّعين والاسم الدلالة .
والدلالة ما جعلته للدليل أو الدلال » لسان العرب مادة دل ص ٣٦٥ .
ومثله الخطابة أنكر الأستاذ أن تكون بفتح الخاء (لافادة معنى الحرفة
والصناعة) والخطابة لا ترد في كتب اللغة إلا بالفتح . وليست اللغة بجملتها
قياسية ، فنقبس الخطابة على غيرها من الحرف والصناعات ، فنكسر خاءها .
وإذا كان لا بد من الأخذ برأي الأستاذ ، فعلى المجامع اللغوية ان تقر هذا
قاعدة تأخذ بها ، قبل أن نجعل الصواب خطأ .

ويدخل في هذا قوله : « أعطيته الدرهم دفعة واحدة ، يفتحون الدال من كلمة
دفعة والصواب (دفعة) بضم الدال » .

وكتب اللغة تقول : الدفعة انتهاء جماعة القوم الى موضع بكرة . قال :

فندعى جميعاً مع الراشدين فندخل في أول الدفعة

والدفعة ما دُفع من سقاء او اناء فانصب بكرة . والدفعة من المطر مثل الدفقة .

والدفعة بالفتح المرة الواحدة « لسان العرب مادة دفع .

وهذا ينبغي ان يكون قولنا : أعطيته الدرهم « دفعة واحدة » - بفتح الدال -

خطأ ولعل الأستاذ أخذ هذا من قولهم : « جاؤا دُفقة واحدة اي دفعة واحدة »

كأنه شبههم بالمطر المندفق ينصب بكرة . وهذا لا ينبغي صحة : جاؤا دَفعة واحدة

وأعطيته الدرهم دَفعة واحدة . ولا سيما ان وصف الدفعة بالواحدة يجعلها للمرة

وفعلة للمرة ، مبنية على الفتح لا الضم .

وما عده الأستاذ خطأ وفيه لغتان . مثل الوزارة خطأ من بفتح واوها .

على حين واوها : تفتح وتكسر وان كان الكسر أعلى . والدلالة مصدر دله

على الشيء جعلها مكسورة الدال ، وهي تفتح وتكسر على السواء ، والقنص

بالتحريك صحيحة ، كالفنص بفتح فسكون . تقول فنص ، يقنص ، قنصاً
وقنصاً واقتنصه وتقنصه : صاده .

الى كثير من أشباه هذه .

الثالث = ما لا يقوله متأدب ، ولا تنطق به العامة ، إلا ان يكون من
لا يستحق ان يذبه على خطأ ، مثل : عطشان ونيسان وسكران (بكسر أوله)
وكأسقف ، واضحى . وغيرها

هذه ملاحظات نعرضها على نظر الأستاذ ، وقد نكون على خطأ فيها ،
غير ان ما نريده هو : ان يأخذ كل مناساته باصلاح ما يثبت خطأه ، فلا تذهب
توجيهات الاستاذ المغربي - في ما أصاب فيه - سدى . وفقه الله الى ما فيه
صلاح هذه اللغة التي وقف عليها جهوده وحياته .